



من وثائق محكمة أمالج

بعث قاضي محكمة أمالج الشيخ/ عبدالله بن عبدالرحمن التويجري بوثيقة مبياعة صادرة من محكمة أمالج بتاريخ ١٣٤٨/٣/١هـ.

وتعتبر هذه الوثيقة من تراث القضاء الذي يزخر به أرشيف محكمة أمالج إبان الحكم العثماني التركي، حيث كانت الحجاز خاضعة له في ذلك الوقت.

وقد اشتملت هذه الوثيقة على قطعة أرض بقيمة ستة جنيهات أفرنجي وخمسة ريال مجيدي عن كل ريال مندوب قرش ساغ العملة الدارجة في ذلك الوقت وبتلك البلدة.

وقد دونت هذه الوثيقة بالضبط عدد ١٨٤ وصحيفة ٥٢ وسجلت بالعدد ٢٢٣ صحيفة ٥٧ وختمت بختم الحاكم الشرعي وختم المحكمة الشرعية المنشأة عام ١٣٤٧هـ بأمالج وتم وضع طوابع ذات فئات عملة القروش.

نص الوثيقة

بمجلس الشرع الشريف الأتور ومحقل الدين المطهر المنيف الأزهر المنعقد لدينا بمحكمة ناحية أمالج الشرعية قد حضر الرجل الرشيد محمد الصالح الصايغ وحضر لحضوره الرجل الرشيد سلامة بن سالم ابن نظير المعروفان لذاة من كل من عمر ابن زحمد الحساني وأحمد بن عبدالرحمن العوفي المعرفة التامة الشرعية وغب التعريف الشرعي اشترى سلامة المذكور مشتريا لنفسه بماله دون مال غيره من البائع إليه محمد الصالح، المذكور بايعاً ما هو في ملكه وأيلاً له بطريق الشراء من مرشود ابن عتقان الكبير بموجب حجة شرعية مخرجة من محكمة أمالج الشرعية تحت عدد ١٣٩ سجل وصحيفته ٤٢ وتاريخ ٢٢ شعبان ١٣٤٧ وذلك المشتري قطعة الأرض الكائنة بأمالج المحدودة، من قبله حسن يوسف علي شحاتة وإخوانه وشمالاً الشارع العام وشرقاً القضاء وغرباً الشارع بثمن معين

وقدره عند عقد البيع ستة جنيه إفرنجي وخمسة ريال مجيدي عن كل ريال عشرون قرش صاغ عملة دارجة خالصة مقبوضة من يد المشتري إلى يد البائع أمر البائع بالبيع وقبض الثمن وبرئة ذمة المشتري منه بيعاً صحيحاً شرعياً وشراء مرعياً محتويماً على الإيجاب والقبول والتسليم والتسلم لا شرط به ولا خيار ولا وجه من أوجه الفساد وحسبما صح وثبت لدى الحاكم الشرعي وأمضاه وما هو الواقع سجل وبالطلب نظر وحرر في اليوم الموافق غرة ربيع الأول عام الثمانية والأربعين والثلاثمائة بعد الألف هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية.

قاضي أمالج
ختمه

❖ وهذه الوثيقة مبنية على الوثيقة الصادرة من نفس المحكمة تحت عدد ١٤٩ بالسجل وصحيفة ٤٥ وتاريخ ٢٢ شعبان ١٣٤٧هـ.